بيان

دولة قطر

أمام

المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمُنظمة والنظاميّة

مراكش- المملكة المغربيَّة

10 – 11 ديسمبر 2018

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة الملك محمد السادس

أصحاب الفخامة والمعالي

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرنا في البداية أن نتوجه بالشكر والتقدير للمملكة المغربيَّة الشقيقة على استضافة هذا الحدث، كما نشكر هيئة الأمم المتحدة وكل من ساهم للإعداد لهذا المؤتمر.

السيدات والسادة ،،،

يُشكِّلُ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمُنظَّمة والنظاميَّة، إنجازاً بارزاً وإطاراً تعاونيَّاً في مجال الهجرة، وقد شاركت دولة قطر في الأعمال التحضيرية والمفاوضات السابقة على هذا الاتفاق الذي تضمن العديد من الأهداف الهامة ومجموعة من الإجراءات التي يمكن الاسترشاد بها من أجل تحقيق الهجرة الآمنة والمُنَظَّمة والنظاميَّة.

لقد أقرَّ إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، بما يشهده عالمنا اليوم من مستوى غير مسبوق من الحراك البشري، وحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين التي لها تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنمائيَّة وإنسانية تتخطى كل الحدود الجغرافيَّة، وتَستدعي اتباع سبل وحلول عالميَّة، وبالتالي فإنَّ اعتماد المؤتمر لهذا الاتفاق، هو ثمرة لجهود المجموعة الدولية لتنظيم هذا الجانب الذي نوليه جميعاً أهمية بالغة استناداً لتجربة السنوات الماضية.

وفي هذا الخصوص، تؤكد دولة قطر على أهمية تعزيز التعاون الدولي لإيجاد بيئة دولية آمنة لتنظيم الهجرة وكفالة السلامة والأمن للمهاجرين، واتخاذ تدابير فعَّالة لحماية حقوقهم الإنسانية، انطلاقاً من الآثار الإيجابية للهجرة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول المُرسلة أو المُستقبِلَة، وهو ما أكَّدتهُ الأمم المتحدة في خطة التنمية المستدامة 2030.

ونشدد على أهمية إيجاد حلول سياسية عاجلة للنزاعات والأزمات، التي تتسبَّب أحياناً في التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، وندعو إلى تكثيف التعاون لمعالجة الأسباب الجذريَّة لها، ولن نتوانى عن مواصلة العمل مع الشركاء في المجموعة الدولية لإيجاد حلول لها.

السيدات والسادة،،،

إن دولة قطر تُثَمِّن الدور الهام والفعَّال الذي تقوم به العمالة الوافدة على أرضها والتي ننظر إليها بوصفها طاقة مُنتِجة وعامل أساسي في التنمية ومسيرة النهضة الشاملة التي تشهدها دولة قطر.

وينعكس اهتمام دولة قطر بتعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتبارها خياراً استراتيجياً للدولة - بشكلٍ جليٍّ في أحكام ومبادئ الدستور والتشريعات الوطنية، التي تنسجم مع الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي انضمت لها دولة قطر.

وفي هذا السياق فإنَّ دولة قطر لم تدخر أي جهد في سبيل تحسين وتطوير التشريعات والاجراءات التنفيذية المتعلقة بالعمال والتي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وتوفير الحياة الكريمة وتكفل حقوقهم وتحقق حماية فاعلة حيث تم التعامل مع هذه المسألة بشفافية تعكس الالتزام بالمعايير الدولية للعمل والعمالة الوافدة .

السيدات والسادة ،،،

من منطلق الواجب الذي تُمليه علينا التزاماتنا الدولية، وانسجاماً مع ثوابت دولة قطر في تعزيز فرص البلدان النامية على المشاركة الكاملة والفعَّالة في المؤتمر، وإيماناً بأهمية تهيئة ظروف مواتية تُمكِّن جميع المهاجرين من إثراء مجتمعاتهم، فإن دولة قطر دعمت الصندوق الاستئماني للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي.

ومع تتعدد أنماط الهجرة في عالمنا وكون النمط السائد في دولة قطر هو عمالة مهاجرة، مؤقتة، نظامية ومن هذا المفهوم واستنادا الى الفقرة السابعة من الاتفاق العالمي, فأن دولة قطر تؤكد على دعم و مواصلة المشاركة في تعزيز التعاون بشأن توفير الهجرة الأمنة والمنظمة مع الشركاء الدوليين.

وختاماً أتمنى للمؤتمر النجاح ...

والسلام عليكم ورحمة الله ..